مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دور الاحزاب السياسية في العراق في التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003م
اسم الكاتب: م.م. أنور إسماعيل خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7220
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الاحزاب السياسية في العراق في التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م

م.م. أنور إسماعيل خليل(*)
anwarismail23@yahoo.com

الملخص:

وبعد سقوط النظام السياسي السابق عام ٢٠٠٣م. ـ والذي فرض نمط الحزب الاوحد على المجتمع العراقي ـ، كانت بداية مرحلة جديدة من تاريخه السياسي، وكان من اهم ملامحه تلك الاحزاب التي بدأت بالتزايد، والتي تحمل مختلف التوجهات والافكار والاهداف. فقد سعت الى اشراك المرأة في العمل السياسي، بمجالاته المختلفة وكان لذلك دوافعه الكامنة في سياسات هذه الاحزاب، فقد كان للناحية الدعائية دوراً بإعطاء صورة للجماهير بانه حزب ذو توجهات حضارية يدعو الى المساواة بين الرجل والمرأة، أو هناك احزاب هي ذاتها مقتنعة بمشاركة المرأة يمكن ان تحقق اهداف الحزب من خلال هذه المشاركة، وغيرها من هذه التوجهات، ومع وجود تلك الضمانات الدستورية التي عبرت عنها النصوص الدستورية لعام ٢٠٠٥م، فضلاً عن القوانين التي شرعت فيما بعد في تحقيق وتفعيل هذه المشاركة السياسية، وبالخصوص نظام "الكوتا" (الحصة النسائية في البرلمان) وكذلك قانون الانتخابات، ولا يمكن اغفال ان المجتمع بدأ ادراكه يتزايد بأهمية هذه المشاركة، بوصفها النصف الاخر للمجتمع.

المقدمة:

تعد الاحزاب السياسية من ابرز الظواهر في النظم الديمقراطية؛ حيث إن للأحزاب السياسية دور فاعل في تعزيز عملية المشاركة السياسية للمجتمع

(*)مركز دراسات المرأة/ جامعة بغداد.

بشكل عام وللمرأة بشكل خاص، وهذا يتم عن طريق فتح القنوات التي تسهل هذه العملية للوصول الى هذه المشاركة الى مستوى عالي من التنظيم والرقي؛ بحيث يمكن للفرد عن طريقها طرح افكار التي تخدم العملية الديمقراطية، وتنمية القدرات والمهارات بالشكل المقبول لأفراد المجتمع، وفي هذا الاطار فان المشاركة السياسية للابد وان تكون مرتبطة بالبناء الاجتماعي للبلد، ان كان سلباً أم ايجاباً.

ومن خلال استقراء واقع العراق السياسي بعد عام ٢٠٠٣م. كانت هناك احزاب عدة قد دخلت العملية السياسية، منذ المراحل الاولى، وقد عزز هذه المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأي وتشكيل التجمعات والاحزاب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م. والذي يعد الاساس التشريعي في كل تلك الحقوق للمجتمع بشكل عام والاحزاب السياسية بشكل خاص، وكذلك فقد اكد على ان الحقوق مكفولة لكل العراقيين بدون استثناء او تميز بسبب العنصر او الجنس أو اي شيء اخر، وهذا يمكن ان يشكل الاساس لهذه الاحزاب السياسية في اسهامها في التمكين السياسي للمرأة ، وجعلها ذي دور فاعل في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، لكن التجربة التاريخية لم تكن قد شهدت تفعيل حقيقي لهذا التمكين من قبل الاحزاب.

لذلك تنبع اهمية هذه الدراسة على انها تسلط الضوء على الحياة السياسية بعد عام ٢٠٠٣م. والخارطة السياسية منذ ذلك العام ومعرفة مدى اهمية المرأة في تلك الحياة السياسية.

المشكلة البحثية:

يمكن اختزال هذه المشكلة بالسؤال البحثي الاتي:

هل كان للأحزاب السياسية العراقية التي عملت في الساحة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م. دور في تحقيق التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م.؟

منهاج البحث:

من اجل الخوض في مضمار هذه الدراسة في سبيل الاجابة على السؤال البحثي، كان من الضروري استخدام منهج تحليل النظمي لما فيه من ميزات يمكن ان تساعدنا في البحث؛ حيث يشير اصحاب هذا المنهج الى وجود مدخلات وهناك وحدة قراريه التي تصوغ القرارات في ضوء المعطيات المتوفرة لمواجهة المدخلات وبعدها هناك مخرجات والتي يمكن ان يعبر عنها

بالقرارات أو الاجراءات في سبيل مواجهة المدخلات السابقة، وكذلك فان اصحاب هذا المنهج يشير الى ما يسمى بالتغذية العكسية في حال عدم القبول بالمخرجات والتي تعود الى الوحدة القرارية لإعادة النظر في القرارات.

فرضية الدراسة:

يمكن الانطلاق من فرضية تتكلم عن ان الاحزاب السياسية كان لها دور في تحقيق هذا التمكين السياسي للمرأة، لكنه ومن خلال التجربة التاريخية المتواضعة لم يكن بالمستوى المطلوب.

تقسيم الدراسة:

فقد تم تقسيم الدراسة الى :

المبحث الاول: دور الاحزاب في الحياة السياسية(اطار نظري)

المبحث الثاني: واقع اهتمام الاحزاب السياسية العراقية بمشاركة المرأة في العملية السياسية.

الخاتمة: استعراض للنتائج التي توصلت لها الدراسة.

المبحث الاول: دور الاحزاب في الحياة السياسية

اقترن مفهوم الاحزاب عند ظهورها بالمجالس النيابية والتي تعد نتاج للديمقراطية ومبدأ السيادة للشعب، وبالتالي فانه يعد مفهوماً حديث النشأة، والكثير من تلك الجماعات الانتخابية قد تحولت الى أحزاب سياسية، وقد عرف الكثير من المختصين بهذا الشأن الحزب بوصفه تجمع او تنظيم يضم مجموعة من الاشخاص يعتنقون نفس المبادئ الاساسية، أو يسود بينهم اتفاق عام حول اهداف سياسية معينة، يعملون على تحقيقها، ويسعون الى ضمان تأثيرهم الفعال على ادارة الشؤون السياسية في الدولة، يخوضون المعارك الانتخابية على امل الحصول على المناصب الحكومية او تسلم ادارة دفة الحكم. ومن خلال ما تقدم نورد بعض التعاريف التي تتعلق بالأحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية.

فيعرف (فرنسوا قوقل) الحزب على أنه: " تجمع منظم يشارك في الحياة السياسية، يهدف للسيطرة على السلطة جزئيا أو كليا، ويمثل قيم وأفكار ومصالح المنتمين إليه[1]

". أما (فيليب برو) فإنه يقدم تعريفاً للأحزاب هي " : تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك

إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها"[٢]. وكان لـ(كاي لاوسون) تعريفاً للحزب السياسي بأنه " تنظيم من الأفراد يسعى للحصول على تفويض مستمر (انتخابي أو غير انتخابي) من الشعب (أو من قطاع منه) لممثلين محددين من ذلك التنظيم لممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة مع إعلان أن تلك القوة سوف تمارس بالنيابة عن الشعب "[٣].

وقد اشار(لابالومبارا ووينر) الى تلك العناصر التي يتضمنها مفهوم الحزب، وهي[٤]:

١- استمرارية التنظيم - أي وجود تنظيم مستمر حتى مع غياب المؤسسين له.

٢- امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية والمحلية .

٣- توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار (سواء منفردين أو بالتآلف مع آخرين) وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة .

٤- اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات أو السعي - بشكل أو بآخر -للحصول على التأييد الشعبي

ولابد من الاشارة هنا الى ذلك الفرق بين هذه الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وحسب التعاريف انفة الذكر والتي ركزت في احد اهدافها الوصول الى السلطة او المشاركة فيها على النقيض من اولئك القائمين على منظمات المجتمع المدني والذي لا يشكل الوصول الى السلطة المغزى المهم لهم، باعتبار ان فحوى عمل هذه المنظمات هو العمل التطوعي لا الربحي[*] وللأحزاب السياسية الدور الفاعل في الديمقراطيات العريقة، بوصفها المحور الاساس للحياة السياسية، وذلك من خلال خيارين، فأما هي تكون بالسلطة وصنع القرار أو تكون في المعارضة، وتراقب وتحاسب احزاب السلطة، وكذلك يمكن القول بان الاداء السياسي سوف لن يتأثر في حال وجود حزبان فقط كما في بريطانيا أو وجود اكثر من حزبان في هذه المجتمعات كما هو الحال في فرنسا، وفي الوقت الحاضر فان نماذج دور الاحزاب قد تعددت في الحياة السياسية؛ فتجربة الحزب الواحد ، أو الحزب القائد، قد شهدتها الساحة السياسية لعدد من الدول وبالخصوص الدول النامية، وكذلك نموذج الحزبان وتعدد الاحزاب التي تم الاشارة لها سلفاً .

ومن الجدير بالذكر ان الاحزاب السياسية لا يقتصر دورها على تمثيل الرأي العام، بل يمكن ان يكون دورها كصانعة لهذا الرأي، وفي مجال اخر يمكن ان تكون أداة لتشويه هذا الرأي، وهذا يمكن ان ينتج عندما يرتبط الجماهير بالسياسة العامة للحزب، ويكون تأثيره اكبر في حالة كونه اكثر مركزية وتنظيما سوف يكون أكبر تأثيراً على مستوى الرأي العام.

وفي مجال آخر فقد اشار (هنتغتون) ان الاحزاب السياسية هي وراء تحقيق انماط التحول الديمقراطي؛ "فالإحلال التحولي" الذي اشار له (هنتغون)، يتمثل في صعود المعارضة مقابل هبوط النخبة الحاكمة وهذا بالطبع يمكن ان يحقق التوازن بينهما عندما يكون هناك توافق على الاحلال بين القوى الحاكمة والقوى المعارضة، وهذا ما اثبتته التجارب التاريخية لتلك الديمقراطيات العريقة[٥]

فبروز هذه الاحزاب بعد تلك التطورات التاريخية، ادى الى ما يعرف بـ "الديمقراطية التمثيلية"[*]، والتي يمكن من خلالها ان يفوض المواطنون عن طريق الانتخابات لبعض الافراد للقيام بممارسة السلطة باعتبارهم مفوضين عن عامة المواطنين الباقين، وعند التتبع التاريخي للحضارات القديمة فقد كان الاغريق قد أنشئوا جمعيات سياسية تمثل النبلاء، وهذا عكس تلك الديمقراطية المباشرة للطبقات العليا ، ولا تشمل هذه الديمقراطية غيرهم.

وقد ادت التطورات التاريخية للمجتمعات البرجوازية ، فضلاً عن التطور الذي طال النظام الليبرالي من ما تحقق من الحريات ادى الى بروز ما سمي بـ"الديمقراطية الليبرالية"، وفي بلدان اخرى التي برز فيها الفكر الاشتراكي، والذي تمخض عنه ظهور الاحزاب الاشتراكية، والتي تبنت ما سمي بـ" الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية" والتي دعت الى ان المواطنون يكونوا احراراً عندما يتوافق مشاركتهم مع نشاط السلطة ذاتها والتي ترمي الى ازالته التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يكون عن طريق الفاعل الاساسي وهي الدولة، وهذا بالطبع يتحقق من وجود حزب واحد في السلطة[٦].

ومع تطور وسائل الاتصال والمواصلات، كان قد اثر ذلك على بروز نوع من الاحزاب ذات نطاق اقليمي ودولي، كنطاق الدول الاوروبية (الاتحاد الاوروبي)، والذي دفع الى بروز الديمقراطية المستندة على تقنيات الحاسوب واعتمادها بشكل كبير على الشبكة العنكبوتية العالمية - الانترنت –لا جراء الانتخابات بدل الطرق التقليدية لذلك [٧]

لهذا فان البرلمانات التي ظهرت كان نتيجة لتلك التعددية المجتمعية التي شهدتها هذه المجتمعات وبالتالي فقد وفرت عدة اشكال من التمثيل النيابي لهم، الذي تطور فيما بعد الى مؤسسات ديمقراطية حديثة، وكانت الاحزاب من اهم هذه المؤسسات، والتي كانت لها أهداف ووظائف عدة، أهمها المنافسة من اجل الوصول الى السلطة، وما يتطلبه ذلك من واجبات يجب ان تحققه بعد ذلك.

وقد تطرق (فيليب برو) الى تلك الوظائف التي يمكن ان تقوم بها الاحزاب ، التي يمكن ان يؤديها الحزب أو الاحزاب على الصعيد المجتمعي أو السياسي، وهي كالاتي[٨]:

أولاً: الوظيفة الانتخابية، فالنشاط الانتخابي هو الاكثر وضوحاً في وظائف الاحزاب السياسية، والتي يمكن القول بها إنها المؤشر الذي يميزها عن جماعات المصالح؛ حيث تقوم الاحزاب على ترشيح الاشخاص الذين تراهم مؤهلين لخوض الانتخابات، وبالطبع فإن اجراءات اختيار المرشحين استناداً الى تلك الانظمة الداخلية التي تحتكم لها في تسير امورها.

ثانياً: اسهام الاحزاب في تكوين الرأي العام. وكما تم سلفاً التطرق لهذه الوظيفة، فإن الاحزاب السياسية لها الدور الفاعل في تكوين الارادة العامة، وهذا يكون من خلال التأثير في هذا الرأي وتوجيه بالجهة المطلوبة التي تخدم القضية موضوع النقاش.

ثالثاً: دور الاحزاب في التكيف الاجتماعي، وذلك من خلال البرامج الانتخابية التي يروج لها الحزب، باعتباره مرجع يشترك فيه أعضاء الحزب، وكذلك الناخبين والمؤيدين بتنوعهم المهني والثقافي وغيره للحزب واعضائه؛ حيث أن هذه الضمانات العابرة للفوارق الطبقية والمذهبية والعمرية والجهوية، يمكن ان تكون المحفز لتحقيق ذلك التكامل الاجتماعي، وبالتالي وفي هذا الاطار سوف يكون المحفز للمواطن كي يسهم في الحياة السياسية في المجتمع، ومن أهم وسائل المساهمة، في هذه الحياة هي الانتخابات، ولهذا فإن المشاركة في الانتخابات مع احترام والالتزام بكل شروطها يمكن ان يعظم من دور المواطن في البناء الديمقراطي، بل يمكن ان يكون المواطن نفسه هو قاعدة هذا البناء.

ولذلك فإن الاحزاب السياسية تكون المعبئة للجماهير والملمة بمطالبهم ان كان على المستوى الايديولوجيا أم الفعلي، وبالطبع فان ذلك لا يكون بشكل عشوائي، بل يكون من خلال استراتيجية موضوعية تعمل على وضع النظرية

محل الواقع الفعلي، وهذا كذلك لا يمكن ان يكون بنفس الدرجة لجميع الاحزاب؛ حيث يعتمد على عدة أمور، منها: درجة التنظيم، الظروف السياسية والاجتماعية التي مر ويمر بها ،وغيرها.

ومن نافلة القول فإن الساحة السياسية بما توفر من امكانيات للعمل الديمقراطي، سوف تنعكس بالإيجاب على التنمية السياسية وبالتالي على التعددية الحزبية؛ حيث ان الحزب يرتبط بعملية التنمية السياسية ارتباطاً وثيقاً ويكون في هذه الحالة مؤثراً وفاعلاً بشكل متبادل، باعتباره احد نتائج التنمية السياسية هذا من جهة ومن جهة اخرى فانه العوامل الفاعلة في هذه التنمية[٩].

وفي هذا الاطار يمكن التطرق الى اهم هذه الجوانب في علاقة التأثير في مسارات التحول نحو الديمقراطية، وكما يلي:

١ـ عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية

تعد هذه التنشئة هي الاساس على حد قول المختصين في هذا المجال، في عملية التحول الى الديمقراطية ومن ثم تحقيق التنمية السياسية، وبالطبع فان الاحزاب هي التي تضطلع بهذه المهمة، من خلال إعداد الافراد للقيام بالعمل السياسي، فضلاً عن إعداد القيادات التي توكل لها قيادة عملية التنمية السياسية في المجتمع بشكل عام، وهذا يكون أما من خلال مستوياته التنظيمية المختلفة أو من خلال تلك الدورات التي يمكن ان تقام لصالح التثقيف السياسي، فضلاً عن الاستفادة من وسائل الاعلام والمدارس والمعاهد والكليات في تعريف افراد المجتمع بتلك البرامج التي يتبناه في حال فوزه والوصول الى السلطة، وكذلك يمكن من خلال ذلك التعرف بالمشكلات المختلفة التي تواجه المجتمع، واقتراح الحلول الناجعة لها، وكذلك يمكن التعرف بتلك الاتجاهات والتيارات الفكرية السائدة في المجتمع.

٢ـ تفعيل المشاركة السياسية لأفراد المجتمع[١٠]:

وهذا يتم من نواحي عدة، منها تحفيز الجماهير على التعبير عن مصالحهم واحتياجاتهم فضلاً عن التعبير بحرية بمبادئهم ومعتقداتهم ، والعمل على زجهم في عملية صنع القرار من خلال تعريفهم بأدوارهم التي يجب ان يتولوها باعتبارهم مواطنون، ومن أهمها اختيار الحكام والممثلون عنهم في ادارة البلاد عن طريق الانتخابات المشروعة، وكذلك تحقيق التفعيل والتجديد المتواصل في الحياة السياسية بالشكل الذي لا يخالف القواعد الشرعية بكل صورها.

٣- وكما تم الاشارة سلفاً فإن الأحزاب، يسهم في خلق الرأي العام للمجتمع، في قضايا التي تخص المجتمع، وكذلك تعمل هذه الاحزاب على تحقيق القناعة المطلوبة لبرامج هذه الاحزاب في حال فوزها بالانتخابات وهي تعتبر من المهام الصعبة ان كان اثناء عرض البرنامج الانتخابي لما يتطلبه من مهارات او من مصداقية لدى اعضاء الحزب في طرحهم لهذا البرنامج، وكذلك في مرحلة التنفيذ لهذا البرنامج حال فوز الحزب بالانتخابات وكيفية مواجهة المعوقات التي قد تصادف عملية التنفيذ.

٤- تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلاً عن دورها الرقابي تجاه السلطات الاخرى، في تحقيق دستورية القوانين والاعمال الحكومية، والقيام باستجواب الحكومة ككل أو أحد افرادها في حال الابتعاد عن هذه الدستورية أو الابتعاد عن تحقيق المصلحة العامة، وسيادة القانون[١١].

٥- العمل على اشاعة مبادئ التضامن الاجتماعي والمواطنة وسيادة القانون، على جميع افراد المجتمع بدون استثناء؛ حيث ان المشاركة السياسية والتي يجب ان يتبناه الحزب ان كان داخل السلطة ام خارجها هي التي يمكن ان تحفز روح المواطنة والتضامن الاجتماعي، للثقة التي يمكن ان يكتسبها المواطن في ذاته لقدرته على تحقيق التغير الذي يريده او بشكل عام دوره في صنع القرار السياسي والسياسة العامة لبلده[١٢]

ثانياً: المشاركة السياسية للمرأة

ان المشاركة السياسية بشكل عام " هي ذلك الشكل من الممارسات السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة".

أما (العمل السياسي) فهو: " العمل بالاستقلال والانفراد أو مع وفي ضمن أشخاص أو هيئات أو تجمعات ، في مجال الحكم وتكوين السلطات (تشريعية ، وتنفيذية ، و إدارية) ، وتولي موقع من مواقع الحكم والسلطة في رئاسة الدولة أو مجلس الشورى (النيابي) أو الحكومة أو الإدارة ، ووضع أو المشاركة في وضع السياسات العامة والخاصة للدولة في الداخل أو

الخارج ومراقبة سياسات وقرارات وأعمال السلطات ونقدها أو تأييدها ، وتكوين الجمعيات السياسية والانخراط فيها " [١٣]. وكان لموضوع "المشارك السياسية"، اهتماماً واضحاً من الباحثين والمفكرين وبالطبع فانهم لم يتفقوا على تعريف عام واحد والذي أدى الى يجاد تعريفات عدة، حسب توجهات الباحث في هذا الموضوع، وكان من هذه التعريفات في اطارها الواسع هي : "حق المواطن في أنّ يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، أما في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في إن يراقب هذه القرارات السياسية بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم"[١٤]، وقد قدم (لوسيان باي) Lucian w.pye مفهوماً للمشاركة السياسية، أنها "مشاركة إعداد كبيرة من الأفراد آو الجماعات في الحياة السياسية"[١٥].

اما (المشاركة السياسية) التي يعرفها (برهان غليون) باعتبارها: " التعددية التي تشكل الإطار الطبيعي لتداول السلطة بحرية نسبية بين أطراف النخب الاجتماعية وأنواعها[١٦] (المشاركة السياسية) بشكل عام هي: "المساهمة بالعملية الانتخابية ان كان بالترشيح أو الانتخاب أو تقلد المناصب العامة وكذلك بالتعبير عن الرأي أو المشاركة في عضوية الأحزاب أو المجالس أو النقابات أو الجمعيات الأهلية . وكان لـ(روس)، تعريف خاص للمشاركة السياسية للمرأة؛ حيث عرفها أنها: "مشاركة المرأة في النشاطات السياسية بمختلف صورها واشكالها وذلك حسب ما يسمح القانون بإعطائه للمرأة من حقوق سياسية تؤهلها في الاشتراك في العملية السياسية"[١٧].

ومن هذا تعدد أشكال المشاركة السياسية بشكل عام وبالنتيجة تعدد اشكال المشاركة السياسية للمرأة فهي لا تقتصر كما يتصورها البعض على دخول المرأة للبرلمان والمشاركة في الحياة النيابية "

أشكال المشاركة السياسية:

كان لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز العنصري ضد المرأة لعام ١٩٧٩م؛ حيث نصت (المادة ٧): " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في[١٨]:

١. التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخابات لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

٢. المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.
٣. المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

وتكمن اهمية المشاركة السياسية للمرأة لا سباب عدة، منها[١٩]:
يسهم في تحقق التنمية البشرية المتكاملة وما ينعكس على الجوانب الاخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فلابد من ان يتعاظم دور المرأة المجتمعي، ويتيح لها فرصاً أفضل ومتكافئة مع الرجل، في الاصعدة المختلفة، وكذلك تسهم في القضاء على التميز ضد المرأة.
ويعتبر تعزيز قدرة المواطن في المساهمة في صنع القرار والسياسات العامة للبلد او حتى التأثير فيها كحد ادنى من الاهداف المهمة التي تتبناها عملية المشاركة السياسية، وأن هذه الاخيرة تعتبر شرطاً اساسياً في تحقيق النظام الديمقراطي، وهذا ما يؤكده المختصون بانها جوهر الديمقراطية، مع وجود تلك المؤسسات التي تتحقق من خلالها الديمقراطية.
ويمكن من خلال الافساح لمشاركة سياسية حقيقية، ان توصل متطلبات افراد المجتمع الى الحكومة، فضلاً عن التأثير في سلوك الحكام انفسهم نحو الانضباط وفقاً للقواعد الشرعية الدستورية، في حال جنوحه عنها، وهذا يمكن ان يكون بطرق عدة ، وبالطبع سوف يعكس ذلك الحجم الكبير من المشاركة السياسية للمواطنين، ومن ثم سوف تعلو قيم المساواة والعدالة والحرية، وما ينعكس على استقرار المجتمع بشكل عام، وهذا لابد من أن يشجع على المضي في تحقيق الخطط التنموية في البلد.
ولهذا فإن تحقيق المشاركة السياسية، في أحد أوجهها هي مشاركة المواطن في تحديد الاهداف والوسائل الازمة لتحقيقها، فضلاً عن المساهمة في تحقيقها لما يخدم المجتمع ككل، وبتعبير آخر فإنها يمكن أن تعطي تلك الصورة من اهتمام المواطن ومسؤوليته اتجاه المجتمع، في تحديد المشاكل التي تواجههم والسعي الى يجاد الحلول لها.
وعليه فان التنمية الحقيقية للمجتمع لا يمكن ان تتحقق بشكل قد قصر فيها المشاركة السياسية في اطار مبادئ الديمقراطية وجعله مؤمن بها دون تفعيل المشاركة السياسية، باعتبارها حق له في جوانبها العدة التي يمكن ان تسود في المجتمع استناداً الى عمق هذه العلاقة. ولهذا فإن المشاركة السياسية

يمكن أن تكون قرينة نمط معين من الثقافة السياسية، وربما تعبر عنها التي تتحدد في اطارها العلاقة وطبيعتها بين النظام السياسي والقوى الاجتماعية، بتعبير آخر تحدد طبيعة علاقة التفاعل بين المواطن والنظام السياسي، والتي تحدد طبيعة الثقافة السياسية هي الاخرى يمكن ان تكون انعكاس لاختلاف الانظمة السياسية، فضلاً عن الادوار التي يؤديها افراد المجتمع في اطار هذه الانظمة، [٢٠]ونتيجة لذلك يمكن ان يكون هناك مميزات لأولئك الذين يقمون باتخاذ القرارات السياسية من جهة وبين الافراد الذين تربطهم انساق العمل فقط.

وتختلف أنماط المشاركة السياسية من جانب المواطنين تبعا لاختلاف الأنظمة السياسية والأدوار التي يؤديها الأفراد داخل هذه الأنظمة ، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين هؤلاء الذين يصنعون ويتخذون القرارات السياسية وبين أولئك المواطنين العاديين الذين يرتبط بعضهم ببعض بواسطة نسق العمل.

وفي هذا الاطار فان تنسيق العلاقة بين هؤلاء اي بين الحكام والمحكومين من جهة وبين المحكومين في علاقتهم مع بعضهم في اطار الحقوق والواجبات، يكون في اطار تلك البنى المؤسسية التي يتم تشكلها استناداً لطبيعة النظم السياسية، ومدى الحرية المتاحة لا فراد لمجتمع بشكل عام.

ومن خلال تلك الادوار البنائية التي يتم خلقها في اغلبية النظم السياسية يمكن للمشاركة السياسية للمواطن ان تتحقق وبالتالي تكون هناك علاقة ترابط بين المحكومين والحكام، يمكن ان تجعل للمواطن هذا الدور في عملية صنع القرار السياسي، وهذا بالطبع لا يمكن ان يتحقق في فراغ؛ حيث يتحقق عن طريق الاحزاب، وجماعات المصالح وغيرها. وكذلك فإن المشاركة السياسية من حيث مستوياتها أو أشكالها تختلف، وهذا ناتج من اختلاف الانظمة السياسية، واجمالاً يمكن رصد أربعة مستويات للمشاركة السياسية:

- المستوى الأول: وهم من يمارسوا النشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاث شروط من ستة: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملة الانتخابية، وتوجيه رسائل بشان قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالأفراد.

- المستوى الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

- المستوى الثالث: الهامشيون في العمل السياسي: ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وان كان بعضهم يضطر إلى المشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات.
- المستوى الرابع: المتطرفون سياسيا: وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف.
وفي هذا الاطار فان الحياة السياسية في العراق يمكن ان تحمل بنسب متفاوتة من هذه الانماط التي تناولها المختصون، ولكن للاحزاب السياسية دور مهم في تفعيل المشاركة السياسية لافراد المجتمع العراقي بشكل عام وللمرأة بشكل خاص وهذا ماسنتطرق له في المبحث التالي.

المبحث الثاني: واقع اهتمام الاحزاب السياسية العراقية بمشاركة المرأة في العملية السياسية

كان لانتماء المرأة الى الاحزاب السياسية أهمية بالغة في تفعيل دورها السياسي، فقد شهدت فترة ما بعد الاحتلال ظهور احزاب عدة قد سعت الى اشراك المرأة في العمل السياسي، بمجالاته المختلفة وكان لذلك دوافعه الكامنة في سياسات هذه الاحزاب، ان كان للناحية الدعائية بإعطاء صورة للجماهير بانه حزب ذو توجهات حضارية يدعو الى المساواة بين الرجل والمرأة، أو هناك احزاب هي ذاتها مقتنعة بمشاركة المرأة يمكن ان تحقق اهداف الحزب من خلال هذه المشاركة، وغيرها من هذه التوجهات، ومع وجود تلك الضمانات الدستورية، التي عبرت عنها النصوص الدستورية لعام ٢٠٠٥م، فضلاً عن القوانين التي شرعت فيما بعد في تحقيق وتفعيل هذه المشاركة السياسية، وبالخصوص نظام "الكوتا" (الحصة النسائية في البرلمان) وكذلك قانون الانتخابات، ولا يمكن اغفال ان المجتمع بدأ ادراكه يتزايد بأهمية هذه المشاركة، باعتبارها النصف الاخر للمجتمع، والذي بدونها سوف ترتبك مسيرة الحياة وبناء المجتمع المتحضر، ومن ذلك وادراكاً لهذه الحقيقة فقد كان لقانون الدولة المؤقت دور في ذلك وترجم في تضمين مجلس الحكم لنساء، وفيما بعد فإن واضعوا الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م فقد ضمنوه مواد وفقرات تعزز ذلك، ومع كل ذلك يبقى الموضوع الاهم في ان الاحزاب السياسية باعتبارها العمود الفقري للنظم الديمقراطية وفي تحقيق المشاركة السياسية، لابد من أن تكون هي المفعل لهذه المشاركة من خلال تلك الوسائل الديمقراطية التي يجب تبنيها في الحياة السياسية للمجتمع

وادارة شؤونه المختلفة، ولذلك لابد من فهم الموضوع بأبعاده العدة، وأهمها التطرق الى تلك النصوص والقوانين التي تعتبر ضمانات دستورية، يرجع لها في حال الاختلاف على الموضوع، وكذلك التطرق الى بعض الاحزاب السياسية العراقية الفاعلة على الساحة السياسية التعرف على كيفية تعاملها مع المشاركة السياسية للمرأة، وبالخصوص بعد عام ٢٠٠٣م، وكما يلي:

أولاً: الوضع السياسي للمرأة العراقية بعد الاحتلال الامريكي للعراق

لقد تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بقرار من سلطة الائتلاف المؤقت في ١٢ تموز عام ٢٠٠٣م، وتم منح صلاحيات محددة في ادارة شؤون العراق في ذلك الوقت، وكان في هذا المجلس ثلاث نساء من اصل خمسة وعشرون عضوا، وكذلك فقد تم تعيين عدد قليل من النساء فيما يخص مجالس المحافظات، ولم يكن هناك اي امرأة قد تولت منصب محافظ او نائب له.

فضلاً عن وضع قانون ادارة الدولة العراقية في هذه المرحلة الانتقالية، والذي اعتبر قانوناُ اساسياً لحين وضع دستور دائم وقد نصت المادة (١٢) من هذا القانون للمرحلة الانتقالية، بشكل واضح في المساواة بين كافة المواطنين ذكوراً و اناثاً، في اموراً عدة، منها الرأي وحرية العقيدة وغيرها.

فضلا عن المادة (١٣) والتي تطرقت الى الحريات العامة والحقوق الاجتماعية، لكلا الجنسين، وتناولت المادة (١٤) منه الى ضمان الامن والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وكذلك نص على الحقوق السياسية في المادة (٢٠) من خلال الفقرتين الاوليتين منها، مع التأكيد على عدم التميز بين الجنسين في هذه الحقوق[٢١].

وقد اعطى هذا القانون للمرأة الحق في تمثيلها في الجمعية الوطنية للمرحلة الانتقالية، فقد نصت المادة (٣٠) الفقرة (ج) منه على الاتي:

" تنتخب الجمعية الوطنية طبقا لقانون الانتخابات، وقانون الأحزاب السياسية، ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية الوطنية، وتحقيق تمثيل عادل لشرائح المجتمع العراقي كافة، وبضمنها: التركمان والكلد واشوريون وآخرون."

وبتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥، كانت البداية لتطبيق قانون التمثيل النسبي ، والذي كان نتيجة لامر سلطة الائتلاف ذي الرقم (٩٦)، والذي دعى الى تسلسل المرشحين في قوائم الاحزاب المقدمة الى الهيئة ، استناداً للفقرة (٢) من المادة (٤)، والتي نصت على نصت على انه " يجب أن يكون اسم امرأة

واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ستة مرشحين على القائمة اسم امرأتين على الأقل، وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة"[٢٢].
فقد تم اشراك المرأة في عضوية المجلس الوطني من خلال ألزام الاحزاب السياسية في ذلك، بنسبة (٣٠%)، وقد سرى ذلك في مجلس الحكم، والذي كانت للمرأة دوراً فيه من خلال اللجان التي شكلت في وقتها، وكانت للقرارات التي اصدرت عن هذا المجلس الاخير نصيب للمرأة في اصدارها.
ومنها التصديق على قانون ادارة الدولة الانتقالي، وكذلك اللجان الخاصة بالتعداد السكاني، وغيرها. وكان للمرأة في مجلس الوزراء للحكومة الانتقالية، نصيب؛ حيث كانت هناك ستة وزيرات من اصل ثلاثة وثلاثون وزيراً، وكذلك كان للمرأة نصيب في المجلس الوطني الذي اعتبر بمثابته المرجعية الدستورية للمرحلة الانتقالية؛ حيث تقرر ان تشترك للإعداد له الكثير من الشخصيات العراقية، تمثل مختلف الاتجاهات والاديان والطوائف وغيرها؛ فقد كانت نسبة تمثيل المرأة، فيه (٢٥%)؛ حيث كانت هناك تسعة عشر امرأة يمثلن محافظات عدة ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الثلاث في مجلس الحكم ، وكان لها دور فاعل في كل تلك المناقشات التي دارت في اطار اللجان التي شاركت بها المرأة العراقية، وفي هذا الاطار فقد فازت خمسة وعشرون امرأة في المجلس الوطني المؤقت وكان هذا يعد فوز قائمة الوحدة الوطنية التي كانت تشمل مختلف الاتجاهات والتيارات السياسية والتي فازت بواحد وثمانين مقعدا وكان من بينهم اثنان وعشرون امرأة، اكمل العدد الى خمسة وعشرون بالعضوات الثلاث في مجلس الحكم، وهن: عقيلة الهاشمي، رجاء حبيب الخزاعي، شنكول حبيب عمر، وكذلك كان لهن اسهامات في جلسات هذا المجلس؛ حيث كان أهم نشاطات المرأة في هذا المجلس، هي[٢٣]:
١- المساهمة في اختيار هيئة رئاسة المجلس، وتعديل مسودة النظام الداخلي للمجلس الوطني.
٢- مناقشة تفعيل دور المنظمات النسوية، ووضع الآليات الضرورية لعملها.
٣- الإسهام في إقرار ورقة حقوق الإنسان، وترسيخ دور المرأة العراقية من خلال هذه الورقة.
٤- المشاركة بفاعلية في لجان المجلس الوطني من خلال المصادقة على قرارات مجلس الوزراء أو التعديل عليها ومراقبة أدائها.

٥- تقديم العديد من المقترحات، والتي تشكل نسبة جيّدة من مجموع المقترحات المقدمة إلى المجلس الوطني البالغة (١١٧) مقترح تم تقديمها من قبل(٥٤) عضواً.

اما الدستور العراقي الدائم والذي اقر بعد اجراء الاستفتاء عليه بتاريخ الخامس عشر من تشرين عام ٢٠٠٥م فقد نصت الفقرة (٤) من المادة (٤٧)، على الاتي:

" يهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب"[٢٤]. وهذا النص يشير الى اقرار الحصة النسائية في مجلس النواب والتي تسمى بالكوتا النسائية.، وكذلك أكد قانون الانتخاب ، فضلاً عن الانظمة الصادرة من المفوضية العليا للانتخابات والتي بموجبها منحت المفوضية صلاحيات إصدار الانظمة الازمة لموضوع الانتخابات وكان منها النظام رقم (٩) لعام ٢٠٠٥م، وكان فحوها يتضمن الكوتا النسائية والقضايا المتعلقة في تحقيقها*. وفي هذا الجدول يمكن ان نلاحظ النسب التي حصلت عليها المرأة العراقية في البرلمان لعام ٢٠٠٥م. وكما يلي:

ت	اسم الكيان السياسي	العدد الكلي للمقاعد	عدد النساء الممثلات في مجلس النواب	النسبة المئوية لتمثيل النساء
١	الائتلاف العراقي الموحد	٨٤	٢٩	%٣٤،٥
٢	التحالف الكردستاني	٥٣	١٨	%٣٤
٣	جبهة التوافق العراقية	٤٤	١١	%٢٥
٤	القائمة العراقية الوطنية	٢٥	٣	%١٢
٥	الكتلة الصدرية	٣٠	١١	%٣٦،٥
٦	حزب الفضيلة الإسلامي	١٥	٤	%٢٦،٥
٧	الجبهة العراقية للحوار الوطني	١١	١	%٩
٨	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	٥	١	%٢٠
٩	المجموع	٢٧٥	٧٨	%٢٨

المصدر: دور المرأة العراقية في البرلمان العراقي منذ العام ٢٠٠٣م،مصدر سبق ذكره،ص١٧.

ثانياً: مكانة المرأة عند الاحزاب السياسية

كان لسقوط النظام العراقي السابق، فرصة تاريخية للأحزاب العراقية بالعمل بالشكل العلني لتلك الا حزاب التي كانت تعمل ضد النظام السابق في الخارج، وكذلك فقد شهدت الساحة السياسية تأسيس أحزاب جديدة، حملت توجهات

واتجاهات مختلفة، وقد شارك اغلب هذه الاحزاب في كافة الانتخابات منذ عام ٢٠٠٥م، وكان ذلك اما على شكل منفرد أو أقامت تكتلات أو ائتلافات، وسوف نتطرق الى بعض تلك الاحزاب والائتلافات، التي يمكن أن نسميها رئيسية للدور وللتواجد على الساحة السياسية الحزبية بشكل كبير وواضح، والتطرق الى نظرتها الى المرأة والمشاركة السياسية لها، والتي يمكن ان تعطي ذلك الانطباع والتصور لدى المتتبع أو القارئ، وكما يلي:

١- حزب الدعوة الإسلامي:

يعد الشهيد السيد محمد باقر الصدر، مؤسس هذا الحزب والذي يرجع الى عام ١٩٥٧م. وهو الذي تقدم الى الاعضاء الاوائل في مرحلة التأسيس بهذا الاسم[٢٥]، وكان للحزب جملة من الاهداف، أهمها: بالدعوة الى نشر الفكر الاسلامي الاصيل، ونشر الوعي بين صفوف الامة الاسلامية، ومحاولة تنقيته من تلك الافكار التي بدأت تنتشر بين صفوف المجتمع بسبب تلك التيارات التي سادت في الساحة العراقية في تلك الحقبة وكان قد شدد على تكافؤ الفرص لجميع ابناء المجتمع، رجالاً ونساءً[٢٦].

وكذلك استمر هذا النهج عندما تم تشكيل الائتلاف الوطني العراقي ليؤكد على حماية المرأة ورعايتها ؛ حيث أكد على إن المرأة نصف المجتمع.، وكذلك أكد على حماية الديمقراطية باعتبارها المنطلق للمشاركة السياسية والاطار العام لهذه المشاركة، وكذلك اكد على الالتزام بالدستور، واحترام مبدأ المواطنة، والمساواة في الحقوق والواجبات بين كافة افراد الشعب ولا يجوز التمييز بينهم على اساس الجنس أم العرق أم الدين وغيرها. ونبذ كل انواع التميز العنصري والطائفي. وهذا ما تضمنته (الفقرة الأولى) من المبادئ والأسس للائتلاف الوطني العراقي الذي اكدت عليه، وفي عام ٢٠٠٨م، فقد تم تأسيس تيار الاصلاح الوطني برئاسة (الدكتور إبراهيم الجعفري)، وكانت (الفقرة السادسة) من برنامج تيار الاصلاح قد أكدت على تفعيل دور المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية)، وقد تطرقت (الفقرة الثانية والعشرون) الى المرأة بوصفها نصف المجتمع، وهي الركيزة الاساسية في النهضة الحضارية الشاملة للبلد[٢٧].

وأكد برنامج الائتلاف الوطني العراقي هو تحالف سياسي عراقي أعلن عن تشكيله رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري ٢٤ اغسطس ٢٠٠٩ وهو مكملا للائتلاف العراقي الموحد ، الذي كان يضم معظم التيارات الشيعية في

البلاد على أنه يعمل على تمكين المرأة العراقية، لممارسة دورها في الحياة السياسية، فضلاً عن بقية حقوقها الدستورية[٢٨].

٢- حزب الفضيلة الإسلامي[٢٩]:

وهو من الاحزاب العراقية التي تم تأسيسه عام ٢٠٠٣م ، ويدعو الى تشكيل حكومة عراقية وطنية، تتبنى تحقيق آمال الشعب ، وحمايتهم وصون حقوقهم، وكذلك فانه يدعو الى انجاح العملية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، من خلال اقامة انتخابات حرة ونزيهة، واخيار الافضل عب صناديق الاقتراع، وكذلك فإنه يدعو الى وحدة العراق ،احترام الدستور. وقد أكد الحزب في أدبياته وبرنامجه على ان المرأة " هي المدرسة الاولى في حياة كل جيل من اجيال الامة، وهي الحاضنة والراعية والداعمة لكل نهضة اجتماعية في حياة الامم" وفي هذا الاطار فقد اشار برنامج حزب الفضيلة، على الاتي:

أ. ضمان حقوق المرأة الأساسية ومنع، أي انتهاكا لتلك الحقوق، وتشريع القوانين التي تمنع العنف ضد النساء وفقاً لدستور وأحكام الشريعة.
ب. توفير فرص عمل مناسبة للمرأة بما يعزز من دورها في بناء المجتمع، وضمان حقها في التعليم والمشاركة.
ت. إعانة الأرامل والنساء المسئولات عن إعالة اسر فقدت معيلها، خاصة عوائل الشهداء، وضحايا الإرهاب بما يضمن عيش أسرهن بالمستوى اللائق والكريم.
ث. رعاية الحركة النسوية العاملة على زيادة فاعلية دور المرأة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

٣- التيار الصدري

وهو تيار سياسي ديني، يتزعمه السيد مقتدى الصدر نجل الشهيد السيد محمد محمد صادق الصدر، وللتيار الصدري نسبة لا باس بها من مقاعد البرلمان ومن الحقائب الوزارية على مر تلك الدورات الانتخابية السابقة فقد اشار البرنامج الانتخابي له كون المرأة نصف المجتمع ومربيته، والعمل على صلاحها بدنياً ونفسياً وعقائدياً لتمارس دورها في تربية وإعداد النشأ وتشجيعها على المساهمة في الفعاليات والانشطة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية[٣٠].

٤- الحزب الإسلامي العراقي:

يعود تاريخ انشاء هذا الحزب الى عام ١٩٦٠م بعد ان حصلت الموافقة من قبل وزارة الداخلية في ذلك الوقت على العمل الحزبي لهذا التشكيل، لكنه تم ايقاف نشاطه في نيسان عام ١٩٧١، وضل الوضع على حاله لحين سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣م؛ حيث استأنف عمله السياسي مرة اخرى. ويطرح هذا الحزب في أدبياته بان الاسلام منهج شامل للحياة، وهو يدعو الى التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية، فضلاً عن انه يتبنى النهج التوافقي بين الشورى والديمقراطية، فهو يرفض الديمقراطية كفلسفة حياة في الوقت نفسه يقبلها كآلية للعمل السياسي تتناسب والواقع الجديد[٣١].قد دعى هذا الحزب المجتمع الى الالتزام بمفاهيم الاسلام السمحاء والابتعاد عن تلك المفاهيم المستوردة من الغرب، من اجل اقامة مجتمع عراقي فضلاً عن دولة قائمين على الدين الاسلامي وفق الكتاب والسنة، والهدي للسلف الصالح[٣٢]

وقد كانت قائمة التجديد التي شكلها طارق الهاشمي في العام ٢٠٠٩م. والتي جاء في برنامجه للتنظيم النسوي رؤية مستقبلية للمرأة، التي لابد من تمكينها في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اطار المجتمع العراقي فضلا عن تعزيز دورها الايجابي في الحياة العامة[٣٣].

وجاء في البرنامج الانتخابي للتوافق العراقي أن للمرأة:

أ- **ذمة مالية تامة ومستقلة، ولها حق التصرف فيما تملكه شرعاً وقانوناً، وقد شاركت في البرلمان والحكومة.**

ب- **دعم الجمعيات النسوية التي تعمل على تحسين أوضاع المرأة، وتدافع عن حقوقها في كافة المجالات، ولما يعزز هويتها الوطنية والعربية والإسلامية، والعمل على سن قانون لرعاية الأرامل، ودعم برامج محو الأمية بين النساء.**

ت- **وتؤكد الجبهة العراقية على حق المرأة في المشاركة الفاعلة في مختلف ميادين العمل، وبدعم حقوقها[٣٤].**

وان عدد النساء الكلي في جبهة التوافق العراقية هو(١٠)، أما عدد المشاركات على مستوى القائمة فهو(٧)، أي بنسبة (٧٠%)، وان نسبة تمثيل النساء لجبهة التوافق العراقية هو(٤%) من مجموع الكتل الأخرى*.

٥- <u>الجبهة العراقية للحوار الوطني:</u>

والتي تم تشكيلها عام ٢٠٠٥م من قبل صالح المطلك والتي شملت عدة احزاب وحركات سياسية في العراق، وكذلك شملت عربا واكرادا و مسيحيين

ويزيديين وشبك، وقد اكد في البرنامج الانتخابي للجبهة على المرأة باعتبارها عنصراً فاعلاً في بناء المجتمع بشكل عام والاسرة بشكل خاص.

على ما ذكر لنماذج من الاحزاب وائتلافات مهمة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ، يمكن ان نرى ذلك الاهتمام وان كان لا يصل الى المستوى المطلوب لكن كان يشكل اهتماما من لدنهم تجاه المرأة وسعيهم لضمها في الحياة السياسية وان كانت المساهمة متواضعة. فهي تظل محكومة في اطار فهم قادة هذه الاحزاب لذلك الدور الذي يمكن ان تضطلع به المرأة، والتي برهنت في مناسبات عدة بانها يمكن ان تكون اهلاً للقيادة وتولي مناصب قيادية في المجتمع والدولة متى ما سنحت الفرصة لها، وهذا يمكن ان يختبر في المرحلة القادمة من عمر الحياة السياسية الجديدة في العراق، وبالخصوص الانتخابات القادمة المزمع اجرائها عام ٢٠١٨م. والتي ستبرهن على مدى التزام هذه الاحزاب بتلك الشعارات التي تطرحها حول المساواة والعدالة.

الخاتمة:

تعد الاحزاب من المفاهيم السياسية، والتي تعتبر من مظاهر الديمقراطية ونتائجها، وهي احد الصور التي يمكن ان تعكس مبدأ سيادة الشعب، باعتباره من اهم سبل الديمقراطية، بل تعد العمود الفقري للحياة السياسية، فهذه الاحزاب يمكن ان تكون بالسلطة بعد الفوز بالانتخابات أو تكون بجبهة المعارضة، والتي يمكن ان تلعب الدور الفاعل في تصحيح مسار الحكومة في حالة الابتعاد عن تحقيق مصالح المجتمع، لكن الذي لوحظ في العراق بعد عام ٢٠٠٣م. إن تلك الاحزاب ان كانت عريقة وكانت تعمل في خرج العراق كمعارضة ضد النظام العراقي السابق، أو الاحزاب التي تأسست بعد عام ٢٠٠٣م.كانت قد سعت الى تحقيق مصالحها ومصالح افرادها دون اعتبار للمجتمع ومصالحه، وهنا يكمن الدور الضعيف في السعي لتمكين المرأة العراقية في المشاركة السياسية، والذي تحقق بشكل فعلي لا يرتقي الى مستوى الطموح، في اطار العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣م.

فمن خلال التجربة التاريخية للديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، يمكن ملاحظة التواضع بعداد النساء اللاتي تولين مهام قيادي، ولم يكن لها نصيب في الرئاسات الثلاث، ولا حتى نواب لهذه الرئاسات، فضلاً عن المناصب الوزارية لم يلحظ بها سوى عدد محدود جداً، لها وفي وزارات غير سيادية، وهذا بالطبع يعود جزاً كبير منه الى هذه الاحزاب والتي لم تضعها في مقدمة

المرشحين في القوائم الانتخابية، وحتى وان فازت فلا يمكن ان تفصح هذه الاحزاب بالرغبة بان توليها ما استحقته من منصب اهلها ذلك الفوز بالانتخابات، وبالطبع فان هناك اسباب عدة كانت وتكون وراء هذا الاخفاق في التمكين السياسي للمرأة العراقية بشكل عام ومحدودية دعوة الاحزاب للمرأة في المساهمة في اتخاذ القرار السياسي ان كان داخل الحزب ام في المؤسسات التي يمكن ان يكون لها دور في صنع القرار، وهذا يعكس تلك النظرة الذكورية الى المشاركة السياسية للمرأة؛ بحيث يقف كمانع امام تقدمها في هذه المساهمة في الحياة السياسية، بالرغم من امتلاكها تلك القابلية في تلك المشاركة، فالواقع الاجتماعي بكل ما يتضمنه من عادات وتقاليد واعراف ومحددات دينية، فضلاً عن التهديدات التي يمكن ان يتعرضن لها النساء وغيرها كلها يمكن ان تشكل محدد قوي في الاندفاع لهذه المشاركة السياسية وحتى وان كانت تلك الاحزاب لسبب او اخر تريد من تلك المرأة الدخول في الحياة السياسية، والمساهمة بشكل فاعل، فإنها تكون محددة بشكل كبير وواضح.

ويبقى الموضوع مرهون بعدة جوانب منها ادراك قادة الاحزاب والاعضاء الذكور بان المرأة لابد وان تشغل مكانتها في هذه الاحزاب، وانها غير قاصرة على الفعل والمشاركة في هذه الحياة السياسية، والخبرة التاريخية قد اشارة الى نماذج نسوية كان لها البصمة الواضحة في تحقيق انجازات في بلدانها، وكذلك على المجتمع بشكل عام والمرأة نفسها بشكل خاص ان تعي ذلك الدور وتقوم بتعزيزه، كي يمكن ان يظهر بالشكل المتكامل، وبالتالي يحقق التنمية الشاملة في المجتمع العراقي. والذي اختلفت الآراء حول سبل تحقيقها. لكن الواضح هو ذلك القصور في تحقيق هذه المشاركة والتمكين السياسي للمرأة والذي يتطلب جهود من كل الاطراف، واهمها الاحزاب نفسها يمكن ان تكون بشكل أو آخر هي الحاضنة لهذا التمكين السياسي للمرأة، فهذه الاحزاب هي التي تكون معبرة عن آمال وطموح المجتمع، فكيف تكون بتلك الوظيفة، وهي بعيدة عن المرأة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة التي يتطلع لها المجتمع العراقي بعد كل تلك التضحيات التي قدمها، قبل وبعد عام ٢٠٠٣م. لذلك فان دور الاحزاب يكون مهماً في تحقيق هذه التنمية ولا يمكن ذلك الا من خلال اشراك المرأة في الحياة السياسية وتمكينها السياسي، بكل مستوياته.

The role of parties in the political empowerment of Iraqi .women after 2003

assistant teacher. ANWER ISMAEL KHALEEL

Abstract:

In Iraq, since 2003, the year of the fall of the former regime of Iraq, which imposed the style of the only party on Iraqi society, was the beginning of a new phase of its political history, one of the most important features of those parties that have begun to increase, and which bear the different orientations and ideas and goals. It sought to involve women in political work, in its various magazines, and therefore had its motives in the politics of these parties. If the propaganda was to give the public a sense of a civilized orientation that calls for equality between men and women, there are parties that are themselves convinced that women's participation can be achieved. The objectives of the party through this participation, and other such trends, and with the existence of those constitutional guarantees, expressed in the constitutional texts of 2005, as well as the laws that later embarked on the realization and activation of this political participation, and in particular the quota system) As well as law Elections, and it can not be ignored that society has begun to recognize the growing importance of this participation, as the other half of society.

1- Philippe Braud, la sociologie politique, DALLOZ, Paris, 2001, p 3

[٢] فيليب برو، علم الاجتماع السياسي (، محمد عرب صاصيلا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (١٩٩٨ بيروت، ،ص ٣٥)

[٣] أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت، ١٩٨٧، ص ١٧).

[٤] نقلاً عن أسامة الغزالي ، المصدر نفسه، ص ١٧.

[*] للمزيد من التفاصيل انظر، أنجي توفيق، في الفرق الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، دراسة منشورة في مجلة الحوار المتمدن ذي العدد: ٢٥٦٩، بتاريخ:٢٠٠٩/٩/٢٦، على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164078

[٥] - بلقيس أحمد منصور ،الأحزاب السياسية و التحول الدمقراطي، مكتبة مدبولي،٢٠٠٤(مصر، ص.ص١٥-١٦).

[*] النظام التمثيلي : هو النظام الذي يمارس فيه الشعب السلطة بواسطة نواب ، أي أن مجموع المواطنين الذين يشكلون الجسم الانتخابي يقومون بانتخاب ممثلين أو نواب عنه يباشرون السلطة مكانهم وباسمهم . للمزيد انظر الديمقراطية التمثيلية ومفهوم النظام التمثيلي دراسة منشورة على موقع ماستر القانوني والعلوم الادارية للتنمية، بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤،
http://masterad.jeun.fr/t383-topic

[٦] للمزيد انظر: - أحمد سفيان ،قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، (لبنان: ، ٢٠٠٦ ص.ص١٨٢-١٨٣).

[7] محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية، (لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ،٢٠٠٦ ،(ص١١١).
[8] فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة عرب صاصيلا،(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩٨ ،(ص ص٣٧٥ - ٣٨٧.
[9] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة فى الاجتماع السياسي،ج٣ ،الأدوات والآليات،(دار المعرفة
الجامعية، ٢٠٠٢، ص ١٥١ .
[10] للمزيد انظر- إسماعيل علي سعد ، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية:
،١٩٩٩ ص٣٨٤ – ٣٨٩).
[11] المصدر نفسه، ص ٣٨٤-٣٨٩.
[12] - المصدر نفسه.
[13] محمد مهدي شمس الدين ، مسائل حرجة في فقه المرأة : أهلية المرأة لتولي السلطة ، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ج٢، ط١، (بيروت، ١٩٩٥، ص٤٠).
[14] جلال عبد الله معوض ، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي" ، في الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ،سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (بيروت، ١٩٨٣، ص٩).
[15] ولاء علي البحيري ، "المشاركة السياسية للمرأة المصرية بين الواقع والمأمول" ، مجلة المستقبل ، العدد (٣)، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، مطبعة الإرشاد الحديثة ،(بغداد ، ٢٠٠٦، ص٢٠٩).
[16] نقلاً عن طارق عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية، دار الغريب، ط١، القاهرة، ١١٩٩٩، ص ٩١).
[17] طارق عبد الوهاب، المصدر نفسه
[18] عبد علي الغسرة، "أهمية المشاركة السياسية للمرأة البحرينية"، صحيفة الوطن - العدد ٢٥٠٦، الجمعة ١١ نوفمبر ٢٠١٦
، على الموقع http://www.alwatannews
[19] المصدر نفسه.
[20] للمزيد أنظر كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٩ ، ص٧٨
[21] - قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٣م.
[22] - رقم (٩٦)الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة للقسم الرابع ،الفقرة(٣). منشور على الموقع الالكتروني:
http://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/arabic/regulations/20040615_
[23] - دور المرأة العراقية في البرلمان العراقي منذ العام ٢٠٠٣م،مصدر سبق ذكره،ص:١٣.
[24] - الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥م.
* - (يشترط في قوائم المرشحين ما يلي في أية قائمة: يجب ان يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاثة مرشحين في القائمة واسم امرأتين على الأقل ضمن أسماء أول ستة مرشحين على القائمة وهكذا الى نهاية القائمة).ينظر: المادة٢٩ من قانون الانتخابات رقم١٦ لسنة ٢٠٠٥م.
[25] - عبد العظيم جبير حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب (العراق، ٢٠٠٩، ص١٣٣)
[26] مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط١ ،(عمان، ٢٠٠٦، ص١٦٢.ص١٦٢-١٦٣).
[27] - إبراهيم الجعفري، تيار الإصلاح الوطني ، الائتلاف الوطني العراقي، القائمة (٣١٦).
انتمى الدكتور إبراهيم الجعفري إلى حزب الدعوة الإسلامي في العام ١٩٦٦م، وترأس اللجنة التنفيذية،والمكتب التنفيذي، وكان الممثل عن حزب الدعوة الإسلامية، وهو أول رئيس لمجلس الحكم في

العام ٢٠٠٣م،ونائب رئيس الجمهورية في العام ٢٠٠٤م، وأول رئيس وزراء عراقي منتخب في العام ٢٠٠٥م.

[٢٨] **- برنامج عمل الائتلاف الوطني العراقي لعام ٢٠١٠.**

[٢٩] **- البرنامج السياسي لحزب الفضيلة الاسلامي.**

[٣٠] **- البرنامج الانتخابي لكتلة الاحرار التيار الصدري،بلا،ص٨٤.**

[٣١] **- عبد العظيم جبر حافظ ، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.**

[٣٢] **- خليل مخيف، مصدر سبق ذكره،ص٨.**

[٣٣] **- ينظر: قائمة تجديد البرنامج الوطني للمرأة.**

[٣٤] **- التوافق العراقية، البرنامج الانتخابي،٢٠٠٩،ص١٦.**

[*] **. الأداء البرلماني للمرأة العراقية، شبكة نساء العراقيات، (بغداد، ٢٠١٠،ص٤٢).**